

Center  مركز
مركز أزا
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies



المرصد

شؤون فلسطينية

2016/06/16م

1437 هـ - 2015م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

- 3.....وزير إماراتي: موقف حماس متناقض.. ودعم إيران يعيد إشكالية نفوذ طهران على الحركة.
- 3.....حمامي لـ "قدس برس": الشروط الموضوعية الذاتية للمصالحة الفلسطينية لم تنضج بعد
- 4.....معضلة قيادات الصف الثاني الفلسطيني
- 5.....الزهاري لـ "العربي الجديد": اقترنا من صيغة جيدة لمعبر رفح
- 8.....قيادي في "حماس" يشيد بالدعم الإيراني ويكشف عن لقاء مرتقب مع "فتح" بالقاهرة
- 9.....طريق المصالحة في الدوحة ملغوم بـ"اللاءات"!
بعد رفض اقتراح باختيار لجنة حكماء «مركزية»: فتح تشكل لجنة سداسية لإدارة ملف المصالحة واتخاذ القرار لوقف التفرد
- 11.....أبو مرزوق: اجتماع ختامي مع فتح الليلة سيبحث الموظفين والمنظمة
- 12.....رغم حملة المقاطعة الدولية .. مشاركة فلسطينية رسمية في مؤتمر هرتسلييا



أمد/ أبو ظبي: 2016\6\16

وصف وزير الدولة للشئون الخارجية الإماراتي، الدكتور أنور محمد قرقاش، موقف حركة حماس بالملتبس والمتناقض، ملمحا إلى أن تصريحات الدكتور موسى أبو مرزوق حول دعم إيران لحماس يعيد إشكالية النفوذ الإيراني على الحركة. وتابع عبر تدوينه له على موقع التواصل الاجتماعي تويتر: "في هذا المفصل الحرج في المنطقة موقف حماس ملتبس ومتناقض.

ويذكر أن القيادي في حركة حماس موسى أبو مرزوق أثبت أن ما قدمته إيران من دعم للمقاومة الفلسطينية على صعيد الإمداد أو التدريب أو المال، لا يوازيه سقف آخر، ولا تستطيعه معظم الدول.

حمامي لـ "قدس برس": الشروط الموضوعية الذاتية للمصالحة الفلسطينية لم تنضج بعد

الدوحة. لندن. خدمة قدس برس 2016\6\16

تستضيف العاصمة القطرية الدوحة هذه الأيام جولة جديدة من لقاءات المصالحة الوطنية الفلسطينية بين حركتي "حماس" و"فتح"، وسط أنباء عن اقتراب الطرفين من التوصل إلى صيغة تنهي الخلاف بينهما.

ويرى الكاتب والمتخصص في الشأن الفلسطيني، الدكتور ابراهيم حمامي في حديث مع "قدس برس"، أن "التوصل إلى اتفاق بين طرفي الانقسام الفلسطيني في هذه المرحلة مصلحة مشتركة لكل من "حماس" و"فتح".

وأشار حمامي، إلى أن "انسداد الأفق السياسي للمفاوضات، وفشل كل المبادرات الدولية لإحيائها نتيجة تعنت حكومة الاحتلال، وضعف السلطة نتيجة عدم تمثيليتها للشعب الفلسطيني وانشغال العالم عنها، يدفع بالسلطة للبحث عن مصالحة تقوي بها أوراق الضغط على الاحتلال من جهة، وتقوي بها موقعها لدى القوى الغربية القريبة من إسرائيل والمعنية باحتواء الخط المقاومة".

أما مصلحة "حماس" في المصالحة برأي حمامي، فتأتي من "التأثير السلمي المتزايد للحصار على قطاع غزة وما يعنيه ذلك من كلفة اقتصادية باهظة، فضلا عن انشغال أنصار المقاومة بمواجهة الثورات المضادة، التي قويت شوكتها في معظم دول الربيع العربي".

لكن حمامي، يرى أنه و"على الرغم من الدوافع الضاغطة على الطرفين باتجاه المصالحة، إلا أن أي اتفاق بينهما نتيجة ذلك لن يكون جديا".

وقال: "إلى حد الآن لا يمكن الحديث عن عناصر ثقة بين الطرفين، وأقرب دليل على ذلك، أنه في الوقت الذي تتحدث فيه قيادات وفدي مشاورات المصالحة (عزام الأحمد والدكتور موسى أبو مرزوق) عن أن التوافق يكاد يكون شاملا، وأنه لا حاجة لحوارات جديدة، لا بل ذهب الدكتور أبو مرزوق، إلى القول بأن الأمر فقط يتوقف على توفر الإرادة لدى محمود عباس، في هذا الوقت بالذات، أصدرت حركة فتح في لبنان بيانا هجوميا على حماس، أعادت تسمية ما جرى في قطاع غزة بأنه انقلاب، ودعتها إلى الاعتذار والعودة عنه".

وأضاف: "الأمر لا يتعلق بعنصر الثقة وحدها، بل أيضا بتناقض مشروع الطرفين، ففتح لم تغير من سياستها، ولم توقف التنسيق الأمني مع الاحتلال، ولا من لهبها وراء سراب السلام رغم كل مشاريع الاحتلال، بينما حماس مازالت في ذات

مربع التمسك بالمقاومة خياراً للتحرير، وترفض أن يكون برنامج منظمة التحرير الفلسطينية برنامجاً لحكومة الوحدة الوطنية المقبلة، وتدعو لاعتماد وثيقة الوفاق الوطني".

إلا أن حمامي أكد أن "التحديات الخارجية، الأمنية والسياسية والاقتصادية، إقليمياً ودولياً، لم تترك للطرفين فرصة الاختيار، ولا حتى المناورة، وكلاهما يتجه إلى الموافقة على صيغة تحفظ ماء الوجه، لكنها بالتأكيد لن تكون نهائية".

وأضاف: "من الممكن أن تتوج لقاءات الدوحة بإعلان اتفاق، من خلال اللقاء المرتقب لمحمود عباس وخالد مشعل، لكن رأبي أن هذا الاتفاق سيكون نتيجة للضغوط التي أوضحها أكثر منه نتيجة لتطور موضوعي في مواقف الطرفين".

وأكد حمامي "أنه سيكون اتفاقاً يضاف لاتفاقات سبقته تحمل ذات الصيغة والمضمون لكنها لم تنجح ولن يكون مصير أي اتفاق وشيك بأفضل من سابقه"، على حد تعبيره.

معضلة قيادات الصف الثاني الفلسطيني

2016\6\16

الغد الاردنية

أحمد جميل عزم

باتت حالة شائعة أن تجلس مع عضو لجنة تنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية، في مناسبة عامة أو ضمن لقاء إعلامي؛ أو حتى عضو لجنة مركزية في حركة "فتح"، وتجدهما يناقسان المحللين السياسيين والأكاديميين والناشطين، وحتى المواطنين العاديين، في إبداء الحيرة السياسية من الوضع الراهن، وحتى التفوق عليهم في انتقاد الأداء الرسمي وفي طرح الأسئلة الاستنكارية والاستفهامية على السواء، من دون تقديم إجابات، فيما يشبه إعلان العجز عن الفعل والتأثير، لكن أيضاً من دون إعلان تصور عملي بديل، ومن دون استعداد للانسحاب من المشهد.

أسأل عضو لجنة تنفيذية عن أمر ما يفترض أنه محور القرار الفلسطيني، والشغل الشاغل (في وقت السؤال)، فيجيبني بماذا قالت الصحيفة "الفلانية" أو تلك. أحرار، وأحترم السن والتاريخ أيضاً، وأصمت. وأود لو أقول إن لدي، بحكم الخبرة والمهنة، قدرة فائقة على قراءة الصحف والمصادر، ولا أحتاج أحداً ليلخصها لي، وخصوصاً "صانع قرار". وأظهر مع عضو "قيادة" آخر في برنامج إذاعي، وكلما سألت سؤالاً، سألت سؤالاً، وكلما قدمت تصوراً أو اقتراحاً قدم مثلها. وقبل أن تنتهي مشاركتي، أستمع مقدّم البرنامج العذر بأن أدلي بتعليق، وأخبر ذلك العضو أنّ هذه حالة غير صحية، فأنا محلل وأكاديمي ومواطن، يمكن أن أسأل وأنتقد وأقترح، ولكن هو/ هي "قيادة" ونريد إجابات وتصورات وقرارات ومواقف، فيكون الرد: "إنّ هناك معضلة في عملية اتخاذ القرار". ويجيب عضو قيادة ثالث، في محاضرة عامة قبل أيام: "إن رأس هرم اتخاذ القرار ضيق جداً"، بمعنى أنّ من يتخذون القرارات عددهم محدود للغاية؛ وفي هذا رد على سؤال الحاضرين: "من ينفذ أفكارك؟" أو "لماذا لا تناقشون أفكارك في (مطبخ) صنع القرار؟".

الواقع أنّ الحديث هنا عن أعضاء في هيئات القيادة العليا الفلسطينية، لكنهم لا يبدوون في مركز صنع القرار. وهؤلاء نوعان: الأول، لا توجد لديه رؤية وبرامج تذكر للخروج من المأزق الفلسطيني، ودوره بات تكميلياً للمشهد، أو بات موجوداً بسبب عدم وجود تجديد لهيئات القرار الفلسطيني. والثاني، لديه تصورات ورؤى تستحق المناقشة والاهتمام، بل ولديه طاقة ودور يمكن أن يؤديه.

من هنا يصبح الحديث عن النوع الثاني. باعتبار أنّ الجزء الأول، سواء من كان له تاريخ يستحق كل احترام وشكر، أو من لم يكن له ما يؤهله لموقعه، قد أن الأوان بالنسبة له أن يترجل كفارس ويتيح المجال لغيره. أما النوع الثاني، فلا يبدو أنّ أمامه سوى درب من اثنين؛ الأول أن يقوم بدوره من خلال البنى الفوقية للسياسة الفلسطينية، وهذا يمكن أن يجري بأكثر من طريقة. أولاًها، أن يطلب وبكل جرأة وصراحة وفاعلية، وأن يطرح بشق الطرق تصوره للحل والتحول داخل دوائر القرار

الفلسطيني، ويجمع حوله من يساند فتح الملفات المغلقة، وتحريك المياه الراكدة. والثانية، أن يعلن نفسه مرشحاً للقيادة/ الرئاسة، وأن يطالب بالتجديد الديمقراطي ليكون في موقع يتيح تنفيذ برامجه.

إلى جانب العمل من خلال البنى السياسية الفوقية، يمكن السعي إلى العمل من القاعدة إلى أعلى، لتكوين تيار شعبي وسياسي يدعم برنامجاً ما محدداً بخطوات عملية محددة، وليس مجرد رؤى ومواقف سياسية معينة، وأن يتم التعبير عن ذلك بشفافية، وصراحة، وديمقراطية، واستقلالية، ومحاولة حشد التأييد المطلوب لهذه البرامج، بل وتنفيذه.

إذا كان السياسيون من أصحاب البرنامج، والطاقة، والقدرات، والرؤى، غير قادرين على سلوك أي درب من هذين الاثنين (الفوقية والقاعدية)، فإنهم يصبحون بلا تأثير، ويصبح وجودهم عبئاً، أو معطلاً، حتى لو حسنت النوايا، وحتى لو كان لديهم ما يقدمونه لو كانت الحالة المؤسسية والسياسية صحية، وجماعية، وكان يمكن أن يكونوا جزءاً من منظومة فاعلة في ظرف آخر.

استمرار عدم التجديد في منظمة التحرير، وخصوصاً المجلس الوطني الفلسطيني، وبالتالي اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وفي الاتحادات الشعبية والمهنية الفلسطينية، وضيق حلقة اتخاذ القرار، يؤديان إلى أجيال جديدة، تفكر بأطروسة مختلفة. ومن يعبر عن ذلك هم شباب "بنادق الكارلو" الذين ينفذون عملياتهم من دون مشاورة، والشبان الذين نزلوا للحواجز في تشرين الأول (أكتوبر) الماضي.

الزهار لـ"العربي الجديد": اقتربنا من صيغة جيدة لمعبر رفح

حاوره: أيمن المصري العربي الجديد 2016\6\16

تُعرف عنه تصريحاته القوية، فهو واحد من أبرز شخصيات حركة "المقاومة الإسلامية" (حماس). يتمتع بشعبية كبيرة في قطاع غزة المحاصر، وكذلك في أوساط الجناح العسكري للحركة "كتائب عز الدين القسام"، تحديداً بعد استشهاد نجليه خالد وحسام. "العربي الجديد" حاورت عضو المكتب السياسي لحركة "حماس"، وزير الخارجية السابق في حكومة الحركة، محمود الزهار، قبل الجولة الجديدة للمفاوضات بين وفدي "حماس" وقيادات حركة "فتح" بالعاصمة القطرية الدوحة، وكذلك قبل اللقاء المرتقب بين وفد الحركة الذي سيرأس قيادته الزهار، وجهاز الاستخبارات المصري بالقاهرة، بعد تقدم ملحوظ شهدته العلاقات بين الجانبين في أعقاب لقاء كسر الصمت في مارس/ آذار الماضي. يتحدث الزهار خلال الحوار عن أجندة اللقاء المرتقب مع جهاز الاستخبارات المصري، الذي كان مقرراً يوم الاثنين، قبل تأجيله، وعن موقف الحركة من أحاديث توسيع السلام العربي مع إسرائيل، والمفاوضات التركية بشأن إقامة الميناء البحري لكسر الحصار عن قطاع غزة، وملف معبر رفح بين غزة ومصر.

* ما هي أجندة اللقاء مع مسؤولي جهاز الاستخبارات المصري؟

المسؤولون المصريون كانوا قد طلبوا منا إجابات على عدد من المواقف، ونحن جهّزنا ردوداً على كافة الملفات التي طلبوها، ولكن بشكل عام الملف الأبرز هو الوضع الأمني. للأسف، فإن كثيراً من الإعلاميين المصريين قد روجوا خلال الفترة الماضية أخباراً خاطئة، تهم الحركة بالتورط في أحداث أمنية داخل مصر، واللقاء يشهد تقديم الحركة ملفاً كاملاً للرد على هذه الأمور موثقة بالأدلة. فعلى سبيل المثال هناك أحداث سابقة، منها على أيام الرئيس المصري الأسبق (المخلوع)، حسني مبارك، حين فُتحت الحدود بين الجانبين ودخل الآلاف من أهل غزة إلى مصر، كما دخل أيضاً العديد من المصريين إلى القطاع على سبيل الزيارة. وبعضهم كان يذهب إلى أماكن تركز المقاتلين ويلتقط صوراً تذكارية معهم، والآن نجد هذه الصور تُنشر ويتم الترويج لها، على أساس أن هؤلاء كانوا يتدربون في معسكرات داخل غزة.

الآن، نحن كحركة لا نتدخل في الشأن المصري ولن نتدخل، كما أننا لسنا حضناً لأي جهة تريد الإضرار بالأمن القومي المصري أو أي دولة عربية. وسياسات حماس لم تتغير مع مصر، سواء في عهد مبارك أو (الرئيس المعزول محمد) مرسي، أو المجلس العسكري أو الرئيس عبد الفتاح السيسي. ولا يوجد في أخلاقنا ومناهجنا ما يسمح لنا بقتل المصريين أو الإساءة إليهم، ولكن هناك من يريد أن تسوء العلاقة بيننا، خصوصاً أنه في آخر عهد مبارك، تم اتهام حماس بتفجير كنيسة القديسين، وبعد ذلك أثبتت التحقيقات الرسمية براءتنا من هذا الاتهام، بعد أن اكتشفوا وقوف وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي وراء الحادث.

* هل طلب منكم الجانب المصري خلال اللقاء الماضي القيام بأي دور لضبط الأمن في سيناء؟

نحن من جانبنا أخذنا خطوات كثيرة لضبط الحدود، والمسؤولون المصريون في الأجهزة المختصة يعرفون ذلك ويرصدونه بشكل جيد، وأبلغونا تقديرهم لما تقوم به الحركة من إجراءات لتأمين الحدود. اليوم نستطيع القول إن درجة الانضباط مُرضية، وهو ما أثبتناه لمصر بالوثائق.

* إلى أين وصلتكم في ما يتعلق بملف أعضاء الحركة الأربعة الذين تم اختطافهم داخل الأراضي المصرية، بعد مرورهم من معبر رفح؟

الموضوع برمته هو من مسؤولية الجانب المصري، لأنهم تعرّضوا للاختفاء داخل الأراضي المصرية، ونحن طرحنا هذا الملف خلال اللقاء الماضي، ولكن الجانب المصري طلب تأجيل الردّ للقاء الجديد. ونأمل هذا المرة أن يكون هناك رد واضح بشأنهم ويتم الإفراج عنهم.

* على صعيد معبر رفح، هل توصلتم لآلية تضمن صيغة دائمة لفتح المعبر بشكل منتظم خلال لقائكم الأخير بالقاهرة؟

اقتربنا من صيغة جيدة، وما قدمه وزير الاستخبارات المصري خالد فوزي في مسألة فتح المعبر مقبول، ونأمل خلال اللقاء القادم تسريع الخطوات التي حددها بعد أن تم تأجيلها، حتى نصل لصيغة تضمن فتح المعبر بشكل منتظم.

* ماذا عن الحديث بشأن دراستكم للانفصال عن جماعة الإخوان المسلمين لسد الذرائع التي يروجها الإعلام المصري؟

نحن ننتمي فكرياً لتيار الإخوان المسلمين، ولكننا لا نأخذ قرارات من الجماعة أو نتلقى توجيهات منها، فلم تكن قرارات الحروب التي خاضتها الحركة تأتينا من الجماعة، وكذلك لم يكن قرار خوض الانتخابات التشريعية وغيرها من القرارات، جميعها قرارات تم اتخاذها من مؤسسات الحركة.

نحن فكرة إسلامية ولسنا جزءاً من تنظيم الإخوان، فنحن تنظيم مستقل وقراراته من رأسه وليس من رأس آخرين ولا يوجهنا أحد، ومحاولة الربط بيننا وبين الجماعة وتصويرنا على أننا نتلقى مساعدات منها غير صحيح.

* كيف ترون الحديث عن توسيع "اتفاقية السلام مع إسرائيل"، وكذلك تحوّل السعودية لجزء منها، بعد انتقال السيادة على جزيرتي تيران وصنافير إليها، بالإضافة لحديث الرئيس المصري عن تجديد مسار المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين؟

بداية، نحن نعتبر كل فلسطين أرضنا، ولا نعترف بما يسمى حدود قبل 1967 أو غيرها من المسميات، ولو لم يكن هذا موقف الأشقاء في مصر أيضاً في عام 1948، لما جيّشوا الجيوش هي والدول العربية لمنع اليهود من إقامة دولة، ولا يعني أننا إذا حررنا جزءاً من أرضنا، أننا سنتنازل عن باقي الأجزاء.



أما الحديث عن معاهدة السلام العربية التي طُرحت في العام 2002، انتفى الأساس الذي طُرحت بناءً عليه، وهو إقامة دولة على حدود ما قبل 1967، حين كانت تنصّ على إقامة دولة في الضفة وغزة. الآن نحن حررنا قطاع غزة بالمقاومة، في حين أن 60 في المائة من أراضي الضفة الأصلية قامت إسرائيل ببناء مستوطنات عليها وتعتبرها جزءاً من أراضيها.

وعلى صعيد توسيع السلام مع إسرائيل، نحن ننصح الدول العربية بالألا تسعى لذلك، لأنها بهذه الآلية ستقضي تماماً على فكرة إقامة دولة فلسطينية، فالمفاوضات أثبتت أنها آلية فاشلة في الصراع العربي الإسرائيلي، وعلى الشعب العربي أن يحمل الهمّ الفلسطيني أولاً، قبل أن يسعى لسلامٍ مع إسرائيل في وقت تمنع فيه تل أبيب أبسط الحقوق عن الفلسطينيين.

* على ذكر مبادرة السلام العربية التي سبق وطرحتها السعودية، كيف تقيّم العلاقة بين حماس والمملكة في الوقت الراهن؟

المشكلة الأساسية بدأت عام 2007 في أعقاب اتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس، ووقتها قدّمت حماس تنازلات لإتمام الاتفاق، ومنحت فتح نصف الحكومة، على الرغم من أن عدد مقاعدها في المجلس التشريعي كان الثلث فقط. بعدها فوجئنا أن فتح تفتعل المشاكل ثم ذهبت للسعودية، وقالت إن حماس تعطل اتفاق مكة. ثم بعد ذلك عندما أرادت الانقلاب بقوة السلاح على حكومة حماس، التي كان نائب رئيسها من فتح، انهزمت تحديداً في منطقة الأمن الوقائي. ثم ذهبت وأقنعت الرياض أن حماس انقلبت عسكرياً على اتفاق مكة. في الوقت الراهن نحن نحاول جاهدين إنهاء أي إشكالية مع الرياض، ولكن في الوقت ذاته لا نريد أن نكون جزءاً من أي محاور داخلية في أي دولة، ولا نريد أن نلعب على الأوتار الطائفية أو العرقية.

* هل طلبت منكم السعودية أداء أي دور في الصراعات الدائرة سواء في اليمن أو غيرها؟

لم يطلب منا أحد ذلك، ففكرة حماس العسكرية موجهة ضد الاحتلال فقط وليس لدينا أي قوات عسكرية في الخارج، كما أننا نسعى دائماً للحفاظ على وحدة الأمة بكل مكوناتها العرقية والطائفية، ونحن على استعداد دائم للقيام بأي دور لإصلاح "ذات البين" بين أي دولة وأخرى، أو طائفة وأخرى في حدود قدراتنا وعلاقاتنا.

* ما طبيعة العلاقة بينكم وبين الرياض في الوقت الراهن؟

بعد تولي الملك سلمان بن عبد العزيز الحكم، ذهب وفد والتقى به وتحسّنت بعض العلاقات، وكانت هناك بعض الإشكاليات لأشخاص بالحركة في السعودية تم حلّها. التحسّن بشكل عام ليس على المستوى المأمول، ولكن نرجو أن يشهد تقدماً خلال الفترة المقبلة، ويكون للمملكة دور أكبر في دعم الشعب الفلسطيني.

* تسعى تركيا لتأدية دور من خلال مفاوضاتها مع إسرائيل لكسر الحصار على غزة، تحديداً في ملف إنشاء الميناء البحري، فإلى أين وصلت هذه المفاوضات؟

قبل التطرّق للمفاوضات التركية مع إسرائيل بشأن الميناء، هناك أمر يجب أن نلقي عليه الضوء، وهو أن المطار والميناء كانا جزءاً أساسياً من اتفاقية أوسلو، التي دفع الفلسطينيون ثمنها غالباً، فتم بناء المطار في رفح قبل أن تقوم إسرائيل بضربه بعد ذلك في حربها على القطاع. أما الميناء فقد عطّلت السلطة بناءه وقتها للأسف، بسبب أن هناك أشخاصاً نافذين في السلطة الفلسطينية في عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات، كانت لهم أرض مجاورة للمكان المحدد للميناء، فقاموا بإفشال الموضوع وقتها. لكن الميناء حق وستحصل عليه.

أما على صعيد المفاوضات التركية، فلا نعرف نتائجها حتى الآن، كما أننا لا نمانع في أن تأتي أي جهة محايدة، وإن كنا نفضّل أن تكون عربية، لتُشرف على الميناء بعد إنشائه، والتأكد من أنه لن يتم استخدامه في الحصول على السلاح، وخصوصاً أننا لسنا بحاجة لسلاح في الوقت الراهن، فقدرتنا والسلاح الموجود لدينا كافٍ جداً.

* هناك قلق من حرب جديدة على قطاع غزة، تحديداً بعد تولّي أفيغدور ليبرمان، المعروف بتطرفه، حقيبة وزارة الأمن في حكومة بنيامين نتنياهو، فكيف تقيّمون الموقف في الوقت الراهن؟

في ظل الحديث عن المخاوف من حرب جديدة، يجب أن تكون هناك نظرة واقعية لمقاييس القوة في الوقت الراهن، التي أسهمت الحرب الأخيرة في يوليو/ تموز 2014 على القطاع في تغييرها، فهي وإن كانت قد تسببت في تدمير إجرامي للمنازل والمدارس والمساجد والكنائس، إلا أنها في المقابل ضربت نظرية الأمن الإسرائيلي في مقتل، وكانت أكبر الروادع لتنتياهو، ونحن لا نخشى ليبرمان أو غيره.

وأول نظرية أسقطتها حماس خلال الحرب الأخيرة، هي نظرية التخويف التي كان يعتمد عليها جيش الاحتلال لإنهاء المعارك قبل بدايتها، من خلال حشده لأعتى أنواع الأسلحة، ليتضح بعدها أن حماس لا تخشى أحداً، بل يمكنها أن تؤلم إسرائيل وجيشها.

أما ثاني النظريات التي هدمتها حماس لجيش الاحتلال خلال الحرب الأخيرة على قطاع غزة، فهي الحرب الخاطفة، التي لم يتمكن الصهاينة من جعلها كذلك، وذهبوا لمصر يصرخون ويرجونها التدخل لإقناع حماس بوقف الحرب بعد أول أسبوع. وهذا ما نُقل إلينا، إلا أنهم كانوا يريدون إيقاف الحرب من دون أن يدفعوا ثمنها.

النظرية الثالثة التي أسقطناها في الحرب الأخيرة، كانت بقاء الأرضية المحتلة آمنة، أي التي تعتبرها إسرائيل دولتها، إذ تم ضرب هذه النظرية، ووصلت صواريخ حماس إلى عمق الأراضي المحتلة، والمستوطنات، وتوقفت المطارات والموانئ. وبتاتوا يعرفون الآن أن لدى حماس قوة بإمكانها أن تؤلمهم، لذلك فإن قرار شن حرب جديدة يتوقف عندهم على تقديرات الجيش والسياسة والأمن، وأصبح قراراً معقداً، وهنا نؤكد أننا لا نتمنى الحرب ولكن إذا فُرضت علينا سنؤلمهم.

* على الصعيد الداخلي للحركة، هل سيترشح خالد مشعل لرئاسة المكتب السياسي في الانتخابات المقرر لها نهاية العام الجاري؟

وفقاً للوائح الداخلية للحركة، لا أحد يجلس في مقعده أكثر من فترتين، فالقانون الداخلي يقول إن من شغل منصباً لفترتين لا يترشح لثالثة بل يترك موقعه ويتم استخدامه في موقع آخر، وبناءً عليه سيتم تنفيذ اللائحة خلال الانتخابات المقبلة، وهو ما يعني أنه لن يترشح.

قيادي في "حماس" يشيد بالدعم الإيراني ويكشف عن لقاء مرتقب مع "فتح" بالقاهرة

على صعيد التدريب والإمداد والمال

غزة/هداية الصعيدي/الأناضول 16\6\2016

أشاد موسى أبو مرزوق، نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس بما تقدمه إيران من دعم للمقاومة الفلسطينية على صعيد التدريب والإمداد والمال، كاشفاً في الوقت نفسه عن لقاء مرتقب مع حركة فتح في العاصمة المصرية القاهرة، لمتابعة ملفات المصالحة الداخلية.

وقال أبو مرزوق خلال لقاء إخباري في نشرة السادسة بالتوقيت المحلي على فضائية "الأقصى" التابعة لحركة حماس إن "سقف ما قدمته إيران من دعم للمقاومة الفلسطينية على صعيد التدريب والإمداد والمال، لا يوازيه سقف آخر، ولا تستطيع معظم الدول تقديمه".



وأضاف "موقف إيران الداعم والمساند للمقاومة والقضية الفلسطينية واضح ومعلوم، خصوصاً أنه معن وفوق الطاولة".

وتابع: "موقف إيران محل شكر وتقدير واحترام، وهو موقفنا مع كل من يدعم قضيتنا ومقاومتنا".

وعلى مدار سنوات، أقامت حماس علاقات قوية ومتينة مع إيران، لكن اندلاع الثورة السورية في مارس/ آذار 2011، ورفض الحركة تأييد نظام الأسد، أثر سلباً على العلاقات بين الجانبين.

وفي سياق آخر قال أبو مرزوق إن "هناك لقاءً مرتقباً مع حركة فتح في العاصمة المصرية القاهرة، لمتابعة ملفات المصالحة الفلسطينية"، دون أن يحدد موعد اللقاء.

وأوضح أن اللقاء سيضم طرحة كافة القضايا المتعلقة بمعبر رفح، والتسهيلات المتعلقة بقطاع غزة، والحوار حول المصالحة، إضافة إلى نتائج لقاءات الدوحة التي عقدت بين الحركتين في وقت سابق من هذا العام.

وكان وفد من حركة "حماس قد زار القاهرة في مارس/ آذار الماضي، والتقى بمسؤولين مصريين، في اجتماعات تعد الأولى من نوعها منذ تردي العلاقات بين الجانبين، في أعقاب إطاحة الجيش المصري بالرئيس محمد مرسي في يوليو/ تموز 2013.

وقال مسؤولون في حركة حماس عقب الزيارة، إنهم اتفقوا مع المسؤولين المصريين على "ضبط الحدود" بين القطاع ومصر.

ويسود الانقسام السياسي والجغرافي، أراضي السلطة الفلسطينية، منذ منتصف يونيو/ حزيران 2007، عقب سيطرة حماس على قطاع غزة، بينما بقيت حركة فتح تدير الضفة الغربية، ولم تفلح جهود المصالحة والوساطات العربية في راب الصدع بين الحركتين، وإنهاء الانقسام الحاصل.

طريق المصالحة في الدوحة ملغوم بـ"اللاءات"!

الرسالة نت 2016\6\16

تتزامن الذكرى العاشرة لأحداث الانقسام، على وقع استمرار اللقاءات السياسية بين حركتي حماس وفتح في الدوحة، والمزمع اجراءه اليوم الخميس، وفقاً لما أكدّه عباس زكي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، بعد وصول وفد حركته برئاسة عزام الأحمّد إلى العاصمة القطرية.

لقاء الدوحة قد يتيه في عدد أرقام الجولات التي أجراها الطرفان طيلة سنوات العقد الأخير لإجراء المصالحة، والتي توجت بخمسة اتفاقات كان أبرزها اتفاق مكة واتفاقين في القاهرة وواحد في الدوحة والأخير كان في مخيم الشاطئ صيف عام 2014م.

واجتمع الوفدين في لقاءين بالدوحة، وقد جاءت بناء على طلب فلسطيني ووساطة قطرية، الأول كان أقرب لمراجعات لما مضى من تفاهمات

ومنذ ذلك الحين توقف قطار المصالحة عند آخر محطة وصل إليها في الشاطئ، أمام عدد من العثرات وقفت في طريقها تمثلت في رفض فتح الاعتراف بشرعية موظفي القطاع، ورفض حكومة التوافق الوطني التي شكّلت عقب الاتفاق الاعتراف في وزارات غزة أو التعامل مع القطاع، وتنكر الرئيس لقضيتي اعلان اجتماع الإطار القيادي وانعقاد التشريعي وفق ما كان مقرراً بالاتفاق، الامر الذي أحبط مسار المصالحة وأعادها لمربعها الأول.



وعاد الطرفان مجدداً قبل حوالي ستة أشهر بطلب من مروان البرغوثي الأسير القيادي في حركة فتح، الذي أرسل وفدًا منه بعضوية محمد حوراني وأحمد غنيم وفارس قدورة لتمهيد إعادة تفعيل جولات المصالحة في أنقرة، وأسفر عنه تحديد وثيقة لأرضية مناسبة تهدف لتذليل العقبات التي تقف في طريق تطبيق اتفاق الشاطئ، وذلك كله بحسب ما أعلنه حوراني للرسالة.

واجتمع الوفدين في لقاءين بالدوحة، وقد جاءت بناء على طلب فلسطيني ووساطة قطرية، الأول كان أقرب لمراجعات لما مضى من تفاهمات، والآخر توج بتوافق الطرفين على مجموعة من القضايا الأساسية على أن يتم استكمال التباحث فيها في لقاء ثالث إلا أن ذلك لم يحدث وذلك بحسب أسامة حمدان القيادي في حركة حماس في حديث أدلى به لـ "الرسالة نت".

وبقيت حماس بحسب حمدان، تنتظر رداً رسمياً من فتح حول القضايا النهائية التي تم التوافق عليها في اللقاءات السابقة، وتتمثل في قضيتي الموظفين التي وافقت فتح مبدئياً على أدراجها في السلك المالي للسلطة، عبر لجان تم التوافق على تشكيلها وهي المخولة برفع تقارير للحكومة، لكننا بانتظار تأكيد حركة فتح بخصوص ذلك.

تعطّل اللقاء الأخير كان سببه، خلافاً بين رئيس السلطة محمود عباس ورئيس وفد حركة فتح عزام الأحمد الذي قال إنه غير مفوض بالتوصل إلى تفاهمات مع حركة حماس وكل ما كان مطلوباً منه "الاستماع إلى وجهة نظرهم فقط"، بحسب حمدان.

وبعد تعطّل استمر لحوالي شهر، عاد الطرفان مجدداً في لقاء اتفق الطرفان على تسميته بالأخير لتطبيق ما تم التفاهم عليه في وثيقة الشاطئ، وليس "تسجيل اتفاق جديد"، كما شدد الطرفان في تصريحاتهما الإعلامية، ولكن بقي السؤال هل يستطيع اللقاء الأخير أن يحسم انقساماً طال عمره لأكثر من عشرة أعوام؟!

تبدو الإجابة خالية من التفاؤل بحسب تصريحات منقولة عن قيادات من حركتي حماس وفتح، وفي ظل ما يرشح من معلومات، تفيد بعدم وجود موافقة فتحاوية حول القضايا العالقة في المصالحة وتتمثل "في قضية الموظفين والبرنامج السياسي للحكومة، إضافة إلى قضيتي إعادة تفعيل التشريعي واخذ الحكومة الثقة منه، وإعادة عقد الإطار القيادي لبحث في قضايا تتعلق بالانتخابات وقانونها الذي سيتم اقراره لإجرائها عبره".

رشحت معلومات تفيد بعدم وجود موافقة فتحاوية حول القضايا العالقة في المصالحة وتتمثل "في قضية الموظفين والبرنامج السياسي للحكومة

هنا تؤكد حماس وعلى لسان أسامة حمدان أن قضية الموظفين البالغ عددهم حوالي 40 ألفاً، لا يمكن القفز عنها، "ولن يكتب النجاح لأي اتفاق يستثنهم؛ لأنه سرعان ما سيفجر الأوضاع ويعيدها ثانية إلى مربعها الأول وحماس ليست بواردة العودة إلى هذه التجربة".

ويرد على ذلك الطرح عزام الأحمد رئيس وفد فتح في المصالحة، والذي اكتفى بالقول لـ "الرسالة نت"، "إن قضية الموظفين سيتم حلها عبر أطرها الطبيعية"، لكن عباس زكي عضو اللجنة المركزية لفتح قال إن حلها يجب أن يكون "بمراحل"، وشرح هذه الجملة بعبارات أوضح أمين مقبول أمين سر فتح الذي قال: "إن إصرار حماس على الاعتراف المسبق بقضية موظفيهم يعيق المصالحة"، ما يعني أن فتح ليست بواردة الاعتراف المسبق بشرعية الموظفين.

أما البرنامج السياسي للحكومة، ورغم أن اتفاق الشاطئ نص على عدم إخضاعها لأي برامج سياسية، إلا أن فتح تصر على أن يكون برنامج المنظمة هو المرجعية السياسية لها، وهو الأمر الذي ترفضه حماس والتي تؤكد بدورها أن الاتفاق نص على أن "برنامج الوفاق الوطني" هو المرجعية السياسية لأي حكومة وحدة.

وعلاوة على القضيتين الأبرز اللتين تقفان حجر عثرة أمام المصالحة، هناك تفاصيل كثيرة تكمن فيها شياطين كفيفة بتدويب ما تبقى من أمل في انعقاد مصالحة قوية وقادرة، خاصة في ظل ما تسرب عن الرئيس من باستحالة الموافقة على إدخال حماس للمنظمة؛ لأنها تريد سرقتها كما فعلت بانضمامها للسلطة.

وكان القيادي في الجبهة الشعبية جميل المدلاوي قد أعلن في لقاء سابق، " أن عباس يريد ضمانات بعدم استيلاء حماس على منظمة التحرير، وحماس ترفض تقديم ذلك"، وفقاً لما قاله أثناء استقبال سلام فياض رئيس حكومة عباس السابق في زيارته لغزة قبل عدة أشهر.

وليس بعيداً عن طبيعة البيئة المحلية التي تنبت بين تفاصيلها الأشواك، كانت البيئة الإقليمية أكثر تعقيداً في ظل تزامم الأولويات، فمصر التي قدمت مبادراتها لإنهاء الانقسام، تنشغل بأحداثها المحلية كما أن الوقائع تشير أن أولوياتها في المرحلة الحالية هو إنهاء الانقسام في البيت الفتحاوي قبل أي شيء آخر".

وأما السعودية، الذي أعلن أنور عشقي المقرب من الاسرة المالكة، رغبتها في ضيافة المصالحة عند آخر محطاتها، فهي الآن مهتمة بملفات أكثر سخونة بالنسبة لها وتؤثر على أوضاعها الداخلية.

وأمام ما سبق من معطيات حول مجريات المصالحة، تتبدد فرص الأمل تجاه نهاية قريبة لعقد الانقسام، خاصة وأن البرامج السياسية بين الأطراف لا تزال بعيدة كل البعد عن التقارب الحقيقي.

بعد رفض اقتراح باختيار لجنة حكماء «مركزية»: فتح تشكل لجنة سداسية لإدارة ملف المصالحة واتخاذ القرار لوقف التفرد

رام الله – «القدس العربي»: 16\6\2016

علمت «القدس العربي» أن اللجنة المركزية لحركة فتح غيرت من سياستها المتبعة في ملف المصالحة الفلسطينية بينها وبين حركة حماس، التي كان يدير كل تفاصيلها عضو اللجنة ورئيس كتلة فتح البرلمانية في المجلس التشريعي عزام الأحمد وحده.

وبحسب المعلومات المتوفرة فإن الأحمد عرض على اللجنة المركزية لفتح اقتراحا من القيادي في حركة حماس موسى أبو مرزوق يدعو إلى تشكيل لجنة حكماء من الفصائل الفلسطينية بخصوص ملف المصالحة. وفهم من اقتراح الأحمد المنقول من أبو مرزوق أن الأول يريد دوراً مهماً، فقبول طلبه بالرفض.

وعقب رفض طلب الأحمد وخلال اجتماع المركزية الأخير الذي عقد في رام الله في مقر الرئاسة اتخذ قرار بتشكيل لجنة من مجموعة أعضاء في مركزية فتح للإشراف على محادثات المصالحة بدلا من اقتصرها على الأحمد وحده.

ويستدل من القرار أن جدية أكبر تعطى لملف المصالحة هذا من ناحية... ومن الناحية الثانية يعكس القرار التنافس بين أعضاء اللجنة المركزية للحركة على تبوأ أدوار قيادية.

لكن البعض اعتبر أن الأمر ليس تحجيماً لدور الأحمد بقدر ما هو محاولة لمشاركة أكثر من رأي وعقل في إطار المصالحة، حتى تكون الأمور أوضح وأشمل.

ويقولون إن المصلحة الوطنية تستدعي الجدية مع سعة الصدر كي يمكن حل المشاكل العالقة وطي هذا الملف.



مركز
AZA
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

قال موسى أبو مرزوق عضو المكتب السياسي لحركة حماس إن اجتماعا ختاميا من المتوقع أن يكون الليلة مع وفد فتح، سيبحث ملفي الموظفين الأمنيين ومنظمة التحرير.

وأضاف أبو مرزوق في تصريحات لفضائية الأقصى، أمس الأربعاء: "إذا نجح الاجتماع في الاتفاق على القضايا العالقة فسنعقد السبت المقبل جلسة ختامية بين رئيس المكتب السياسي خالد مشعل ورئيس السلطة محمود عباس، بحضور أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني".

وأشار إلى وصول وفد فتح برئاسة عزام الأحمد وأربعة من أعضاء اللجنة المركزية للحركة لاستكمال اللقاءات السابقة.

وتابع: "بقيت بعض المراجعات فيما يتعلق بقضية الموظفين الأمنيين والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير، ومنتظر إجابة من فتح فيما يتعلق بهاتين القضيتين"، موضحاً أن موقف حماس اتجاه قضية الموظفين ثابت وواضح، وأن موقف الحركة تجاه البرنامج السياسي للمنظمة مرتبط بوثيقة الوفاق الوطني "كونها تجيب على جميع الأسئلة المتعلقة بالقضايا الدولية والمباحثات الجارية والقضايا ذات الاهتمام، مشيراً إلى أنها "وثيقة اجماع وطني تقريباً".

وفي الأثناء، توقع أبو مرزوق أن يصل وفد من حركة حماس إلى القاهرة الأسبوع المقبل؛ للقاء السلطات المصرية.

وذكر أن اللقاء سيكون استكمالاً للقاءات السابقة، وسيشمل طرح كل القضايا المتعلقة بمعبر رفح، والتسهيلات المتعلقة بقطاع غزة، والحوار حول المصالحة، إضافة إلى نتائج لقاءات الدوحة.

وفي موضوع آخر، قال أبو مرزوق أن ما قدمته إيران من دعم للمقاومة الفلسطينية سواء على صعيد الإمداد أو التدريب أو المال، لا يوازيه سقف آخر، مضيفاً: موقفها محل شكر وتقدير واحترام، وهو موقفنا مع كل من يدعم قضيتنا ومقاومتنا".

وأكد أن موقف إيران الداعم والمساند للمقاومة والقضية الفلسطينية واضح ومعلوم، "خصوصاً أنه معلن وفوق الطاولة، وهو يلتقي مع مواقف شعوبنا العربية والإسلامية وأحرار العالم الداعمة والمساندة للمقاومة".

وشدد على ضرورة أن تنصب كل الجهود المخلصة في الأمة لتخفيض مستوى التوتر بين مكونات الأمة وفلسطين ومركز ذلك القدس، وليس من مصلحة الأمة حرف البوصلة عن عدوها الأوحده وهو الاحتلال.

وجدد أبو مرزوق تأكيده أن سياسة حماس قائمة وستبقى على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، "وأن تبادل التقدير والاحترام والشكر لكل من يناصر قضيتنا ويدعم مقاومتنا، ويعزز صمود شعبنا، لتبقى فلسطين جامعة للأمة رغم حالة الخلاف والتشرذم القائمة، والتي نعمل مع كل الغيورين في الأمة على تجاوزها".

رغم حملة المقاطعة الدولية .. مشاركة فلسطينية رسمية في مؤتمر هرتسيليا

أمد/ رام الله : عن وطن للأنباء 2016\6\16

حظيت المشاركة الفلسطينية في مؤتمر هرتسيليا السنوي، بجملة انتقادات واسعة، خاصة لما تشكله من ضربة لجهود حركة المقاطعة الدولية.

ولم تمنع الانتقادات والتصريحات الاعلامية ضد فوز اسرائيل باللجنة القانونية في الامم المتحدة، من مشاركة مسؤولين فلسطينيين رسميين في المؤتمر، في مشهد صارخ بالتناقض.

وقال نائب رئيس لجنة التواصل مع المجتمع الاسرائيلي الياس الزنانيري ، ان اليوم شهد القاء كلمة لعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية احمد المجدلاني.

واوضح الزنانيري ان جلسة حوارية مطولة ستعقد خلال مؤتمر هرتسليا عن مبادرة السلام العربية.

وعن الانتقادات حول المشاركة الفلسطينية في هذا المؤتمر، ان مؤتمر هرتسليا السنوي، تحول الى مؤتمر دولي تدعو اليه اسرائيل شخصيات من كل العالم للمشاركة به، وهذه فرصة للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير لأن تطرح موقفها بصورة واضحة دون اي شوائب.. فما الخطأ في ذلك؟

واضاف "هذا الموضوع ليس له علاقة بالتطبيع والمقاطعة، وانما هو اشتباك سياسي من الدرجة الاولى، وعلى كل فلسطيني ان ينتمز الفرصة لنقل الموقف الفلسطيني الواضح الى كل جهة سواء اسرائيلية او غير اسرائيلية، وفي هرتسليا او في لندن".

وعن برنامج المؤتمر الذي يتحدث عن مستقبل اسرائيل وتثبيت وضعها الامني ، قال الزنانيري "فليكن، فليكن، نحن ننقل موقف القيادة بوضوح، وهو ان المصلحة الحقيقية لكل شعوب المنطقة هي في سلام شامل وحقيقي يقوم على حدود الدولتين، والتوصل الى حل عادل للاجئين، ما الخطأ في الاعلان عن هذا الموقف امام هذا المنبر او غيره".

واكد الزنانيري ان انتداب عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير احمد المجدلاني لحضور اللقاء والقاء كلمة، انما هو يمثل منظمة التحرير، وليس نفسه.

واضاف "ان من لا يرى الجوانب الايجابية لهذا الحضور الفلسطيني السياسي في مؤتمر من هذا النوع، هو شخص مصاب بالحول السياسي".

وكانت حركة مقاطعة اسرائيل "BDS" نشرت على صفحتها على "الفيسبوك" صورة لعضو اللجنة التنفيذية احمد مجدلاني تحت عنوان "احمد مجدلاني شارك في مؤتمر هرتسليا، الذي يهدف لحماية إسرائيل، ومواجهة حركة المقاطعة! #رمضان_توف_مجدلاني!"

في غضون ذلك قال المنسق العام لحركة المقاطعة الـ "BDS" محمود نواجعة، "أن مشاركة الفلسطينيين في مؤتمرات اسرائيلية، هو ضد الشعب الفلسطيني، المقاومة، ويضعف حركة المقاطعة الدولية".

واضاف نواجعة: "أن المشاركة الفلسطينية في مثل هذه المؤتمرات تخدم اسرائيل في ضرب حركة المقاطعة، وتستخدمها للدعاء ان أن هناك جسور للسلام لا تزال قائمة مع الفلسطينيين"

ودأبت شخصيات فلسطينية على المشاركة في مؤتمر هرتسليا بشكل منتظم، وهو مؤتمر انطلق منذ عام 2000 ف بمبادرة من المستشار السياسي السابق لرئيس الوزراء بنيامين نتياهو. والضابط السابق في الموساد عوزي آزاد.

من جانبه قال منسق اللجان الشعبية في الحملة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان سهيل السلطان، " أن المشاركة في مؤتمر يضع استراتيجيات دولة الاحتلال، بشكل وصمة عار على جبين المشاركين، وطعنة لحركة المقاطعة وفرض العقوبات على اسرائيل".



وأضاف "أن المشاركين في المؤتمر قدموا خنجر على طبق من ذهب لإسرائيل لطعن حركة المقاطعة، التي خصصت إسرائيل ملايين الدولارات لمواجهةها في العالم".

ودعا السلماني إلى مقاطعة كل من شارك في المؤتمر وعزلهم وعدم المشاركة معهم في أي عمل وطني.

وأوضح السلماني "أنه بدل المشاركة في مؤتمر يضع الاستراتيجيات لدولة الاحتلال، كان الأجدر عودة تلك القيادات إلى شعبي وحل القضايا التي بين أيديها من انقسام بغيض، وصياغة موقف وطني جامع وموحد للشعب الفلسطيني، والتوجه للمحافل الدولية وخصوصاً محكمة الجنايات الدولية ومحاسبة إسرائيل ومقاطعتها على مستوى العالم".

بدوره ، قال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ومنسق القوى الوطنية والإسلامية واصل أبو يوسف "اعتقد أن أي مشاركة فلسطينية في مؤتمرات مثل هرتسليا له علاقة بامن واستراتيجية الاحتلال في السنوات القادمة مبدأ مرفوض" وأضاف "مثل هذه المشاركات مضرّة وخاصة في ظل هذه الحكومة الفاشية التي يرأسها بنيامين نتنياهو، وتعطي تفسيرات غير منطقية، وأن مبدأها مرفوض".

وأضاف أبو يوسف، أن الموقف الفلسطيني إزاء المشاركة في هذه المؤتمرات ينطلق من دعواتنا إلى وجود مقاطعة شاملة للاحتلال وتعزيز لحركة الـ BDS ، وأنه في اللحظة التي نطالب فيها العالم بمقاطعة الاحتلال لا يجوز أن نطبع نحن معه، وأي مشاركة فلسطينية هي محاولة لإظهار أن هناك شيء مشترك.

وأضاف "بدلاً من المشاركة في هذه المؤتمر، يجب علينا ترتيب بيتنا الداخلي، وانتهاء الانقسام واطمئنان المصالحة، والقيام بخطوات على المستوى الداخلي لتعزيز مقاطعة الاحتلال، والتوجه إلى المؤسسات الدولية ومجلس الأمن الدولي ومحكمة الجنايات الدولية لمحاسبة إسرائيل ومعاقبتها على جرائمها".

وطالب أبو يوسف بـ"إدانة أي مشاركة في مثل هذه المؤتمرات".

وانطلق، بعد ظهر أمس الثلاثاء، مؤتمر "هرتسليا" السادس عشر، من مقر الرئيس الإسرائيلي رؤبين ريفلين.

تم بحمد الله

*

